تأثير جماعات الضغط والأحزاب السياسية في القرار السياسي

ملخص

أشارت كثير من الدراسات و البحوث الأمريكية في علم الاجتماع السياسي، والقانون الدستوري إلى وجود جماعات ذات مصالح مستقلة عن الأحزاب السياسية تمارس تأثيرا على الهيئات الدستورية في الدولة. من أجل تحقيق أهداف سياسية واجتماعية واقتصادية. وتساهم بشكل فعال في نشاط أنظمة الحكم المعاصر.

الكلمات المفتاحية: جماعات الضغط، الأحزاب السياسية ، أنظمة الحكم المعاصر.

د. محمد الصالح بن شعبان

كلية الحقوق
جامعة قسنطينة 1
الجزائر

Abstract

The global financial crisis has Many American studies and scholars in political sociology and constitutional law have warned against the existence of groups who have independent interests from the political parties and exert an influence on the constitutional bodies in the state, in order to achieve political, social and economical goals. These groups contribute effectively to the contemporary regimes activity

Key Terms: influence groups, political parties, contemporary regimes activity.

مقدمة

نبهت كثير من الدراسات والبحوث الأمريكية، في علم الاجتماع السياسي، والقانون الدستوري إلى وجود جماعات ذات مصالح مستقلة عن الأحزاب السياسية لها وظائف في أغلب المجتمعات الحديثة، قد تكون مفيدة تحقق الصالح العام، كما قد تكون ضارة للمجتمع وهي تمارس تأثيرا على الهيئات الدستورية في الدولة من أجل تحقيق أهداف سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية...الخ.(1)

وعليه فان جماعات الضغط والأحزاب السياسية تمثلان تجمعات بشرية تعمل كل منهما بوسائلها الخاصة من اجل تحقيق أهداف معينة تكبر وتتسع عند الأولى وتتحدد وتضيق عند الثانية.(2)

والذي يجمع بينهما هو أن كلتيهما تعتبر بمثابة قوة مستترة تؤثر على النظام السياسي، وتحركه

© جامعة قسنطينة1، الجزائر 2015.

بجانب القوة الظاهرة أو كما تسمى بالحكام الظاهرين.(3)

ولما كانت جماعات الضغط تساهم بشكل فعال إلى جانب الأحزاب السياسية في نشاط أنظمة الحكم المعاصرة فان بحثنا لهذا الموضوع يكون في محورين: المحور الأول نتعرض لجماعة الضغط، نشأتها ماهيتها وأنواعها، والمحور الثاني سنتناول جماعة الضغط والأحزاب السياسية والعلاقة بينهما.

أولا : جماعة الضغط ماهيتها وأنواعها

إن ارتفاع مستوى الوعي الحقوقي السياسي لدى الأفراد في مجتمع ما، جمعت بينهم مصالح وأهداف مشتركة ، تتولد لديهم الرغبة في الإتحاد فيما بينهم، والدخول في شكل تنظيمات قد تكون رسمية (الأحزاب) أو غير رسمية (الكتل الضاغطة) وذلك من أجل حماية هذه المصالح والدفاع عنها، أو العمل على تحقيقها، وعلى هذا الأساس ظهرت إلى جانب الأحزاب السياسية ما يسمى بالجماعات الضاغطة في بريطانيا وفي الولايات المتحدة الأمريكية، فتنوعت بتنوع المصالح التي تدافع عنها وذلك بالتأثير على الموظفين الرسميين، وكذلك المنتخبين، بمختلف الوسائل المشروعة وغير المشروعة....

الفرع الأول

1- تعريف جماعة الضغط

الجماعات الضاغطة هي تلك الجماعات التي تضم مجموعة من الأفراد يتحدون في عدة صفات تجمعهم ببعضهم البعض مصالح معينة، ولكنهم لا يسعون إلى تحقيق أرباح تجارية، كما هو الحال بالنسبة للشركات التجارية. أو الاستيلاء على السلطة مثل الأحزاب السياسية. ولكنها تهدف من نشاطها وأعمالها، تحقيق ما تتطلبه مصلحة تلك الجماعات. (4)

ومن هنا فقد تعددت الاصطلاحات والتسميات التي أطلقت على هذه الجماعات منها : من أطلق عليها – جماعات المصالح – استنادا إلى الهدف العام من أنشطتها ، ويطلق عليها البعض. جماعات (الأروقة – اللوبي-)، والبعض الآخر يسميها الكتل الضاغطة (5). وهى متنوعة فمنها : المهنية، والإيديولوجة، والعقائدية. وقد تكون جماعات تقليدية، كالطوائف، والعشائر، والزوايا الدينية.كما قد تكون داخلية أو خارجية.

لقد تعددت جماعات الضغط في مختلف الدول، بتعدد المصالح التي نشأت للدفاع عنها لاسيما بعد قيام الثورة الصناعية، وما نتج عنها من تقسيم العمل والدقة في التخصص، حيث بلغ عدد جماعات الضغط في الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى الفيدرالي إلى 2500 جماعة ضاغطة تشمل مختلف القطاعات المهنية، والصناعية، والتجارية ..الخ (6). ومن أجل تحقيق أهدافها وحماية مصالحها،فإنها

تلجأ إلى استعمال مختلف الأساليب والوسائل ، الآتي توضيحها.

2 - وسائل عملهـــا

تتضح فاعلية جماعة الضغط من خلال وسائل الضغط التي تستعملها في عملياتها السياسية ويتوقف نجاحها أو فشلها على كيفية استعمال هذه الوسائل ومدى تقبل النظام السياسي لها ، نذكر على سبيل المثال بعضا من هذه الوسائل:

- الإقناع أو الإخضاع

يعتبر الإقناع الطريق العادي التي تسلكه جماعات الضغط مع كافة الجهات محل الضغط. ويأتي هذا السلوك في مقدمة الوسائل المستعملة في عمليات الضغط.(7)

ويتم ذلك عن طريق الحوار والمناقشة مع السلطة المعنية (التشريعية أو التنفيذية أو القضائية) وتقديم أفكار مدعمة بكل وسائل الإقناع من أدلة وبراهين، يمكن أن تؤدي إلى الاستجابة إلى المطالب، والتوصل إلى تطابق الأفكار. ويعتبر الإقناع والمناقشة من الوسائل الديمقراطية المشروعة التي تضمنها الدساتير، وتعطي الأفراد حق إبداء الرأي، والاتصال بممثليهم و حكامهم.(8)

وعند فشل أسلوب الإقناع تلجأ الجماعات إلى أسلوب التهديد أو الإخضاع. وقد يصل أحيانا إلى استعمال العنف، وهذا عندما ترى الجماعة أنها لا تملك أي وسيلة سلمية تستطيع التعبير عن مواقفها أو حمايتها، بل إن بعض الجماعات ترى في هذه الوسيلة، أنجح الوسائل التي تمكنها من تحقيق أهدافها (9). ويتم التهديد بشكل فردي، أو جماعي، وبوسائل مختلة سواء كانت مادية أو معنوية.

- دفع الأموال:

يعتبر المال الركيزة الأولى والهامة التي تستند إليها جماعات الضغط في سبيل تحقيق أهدافها، ويتجلى ذلك خصوصا في الحملات الانتخابية التي تشارك فيها هذه الجماعات تدعم بعض المترشحين، الذين ترى في فوزهم بالانتخاب فرصة لتحقيق أهدافها.

وعلى سبيل المثال، فقد كشف التحقيق الذي اجري بمناسبة فضيحة (ووترغيت)، أن منتجي الألبان قد أنفقوا مبالغ طائلة لصالح الرئيس نيكسون في حملته الانتخابية في عام 1972. وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت لهذه الجماعات فقد بلغ ما أنفقته في الحملات الانتخابية للكونغرس لعام 1974 ما يزيد عن ملونين و نصف مليون دولار. (10)

كما قامت الجمعية الطبية الأمريكية – AMA – بإنفاق أكثر من مليون دولار في ثلاثة أشهر في حملتها ضد التشريع الذي اقترحه الرئيس (جونسون) حول العلاج في الولايات المتحدة الأمريكية.(11)

- **وسائل الإعلام واستمالة الرأي العام:**

تعتبر وسائل الإعلام بمختلف أنواعها من أهم وسائل الضغط التي يمكن أن تلجأ إليها جماعات الضغط. نظرا لسهولة اتصالها بالفرد. ولاسيما في الوقت الحاضر الذي تطورها فيه وسائل الاتصال عن طريق الشبكات العنكبوتية، في الانترنت، وشبكة التواصل الاجتماعي، والتويتر وغيرها. وهي وسائل لا تصدها حدود، ولا تعرف حواجز، من أجل الاتصال بين الأفراد. بالإضافة إلى دور القنوات الفضائية ، والجرائد المستقلة التي تستعملها الجماعة الضاغطة، لعرض مواقفها، واستمالة الرأي العام إليها. فتقوم بتعبئته وتوجيهه للعمل إلى جانبها، ومن ثم تتركه يعمل تلقائيا لصالحها، من خلال تأثيره على المسؤولين على المصالح المباشرة لهذه الجماعات.

3- أنواع جماعات الضغط

وعلى ضوء ما تقدم في تعريف جماعات الضغط والوسائل التي تستعملها في نشاطها من اجل تحقيق أهدافها. فان الفقه الدستوري والعلوم السياسية وضع معايير لدراسة أنواعها منها:

- المعيار الموضوعي (الهدف).
- المعيار الزمني.
- المعيار المكاني.

أما المعيار الأول: فيتعلق بالهدف الذي تسعى الجماعة إلى تحقيقه، وتبعا لهذا المعيار تنقسم إلى: جماعات مهنية، وجماعات عقائدية ذات النزعة الأيديولوجية.

فالجماعات المهنية من أهدافها الأساسية العمل من أجل الحصول على الامتيازات والمنافع المادية لأعضائها أو من أجل حماية المكاسب المحصل عليها، فهي في الغالب تتجسد على قاعدة واحدة في العمل، أو المهنة فهي تضم الاتحادات العمالية، ونقابات أرباب العمل، النقابات المهنية، وتعاونيات الإنتاج. مثل اتحاد المحامين، والأطباء، والمهندسين، اتحادات الحليب، واتحادات العمال.(12)

أما الجماعات الايديولوجية والعقائدية تهدف إلى: حماية ودعم المصلحة ، من خلال مواقف فكرية، وأخلاقية معينة، منها الجمعيات الدينية، والعلمية ، والاجتماعية ، وجماعات حماية البيئة (الطبيعة)، ومنها كذلك الجمعيات المختصة في الولايات المتحدة الأمريكية بالدفاع عن حقوق الزنوج، وجمعيات العناية بالسجون والمسجونين، إلى غير ذلك من الجمعيات التي لا تهدف من نشاطها كسب ربح، أو منافع مادية. وإنما الدفاع عن مصالح معنوية، تتبناها و تحاول إصلاحها.(13)

أما المعيار الثاني: فهو المعيار الزمني يظهر الفرق بين الجماعات التقليدية، والجماعات الحديثة، ويتجلى ذلك واضحا في البلدان النامية، وفي الدول العربية.(14)

فالجماعات التقليدية، هي المنظمات القديمة كالطوائف، والأسر الإقطاعية، والعشائر القروية، أما الجماعات الحديثة فتبرز في الشركات التجارية، والبنوك، وجمعيات التجار، والصناع والمزارعين.

أما المعيار الثالث: وهو المعيار المكاني فتقسم إلى: جماعات داخلية، و هي التي تباشر نشاطها داخل إقليم الدولة، أما الجماعات الخارجية، فهي التي يمتد نشاطها خارج حدود الدولة، لتشمل عدة دول. وأهم هذه الجمعيات هي الجمعيات الماسونية ومصالح الاستخبارات الأمريكية CIA وكذلك شركات البترول العالمية (15). ومنظمة السلام الأخضر، والمنظمة العالمية للدفاع عن حقوق الإنسان وغيرها من المنظمات غير الحكومية. وعلى هذا الأساس برزت محاولات كثيرة لتصنيف جماعات الضغط حسب دورها وهدفها في الحياة السياسية.(16)

ومهما كانت التقسيمات، فتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا للجماعات الضاغطة نظرا للدور البارز الذي تقوم به، وقد صدر في الولايات المتحدة عام 1946 قانون ينظم شؤون تلك الجماعات، ويرسم لها أصول ممارسة نشاطها. كما فرض عقوبات على الإخلال بأحكامه. وفي أوروبا فان دور الجماعات الضاغطة فيها لا يقل أهمية عن دور جماعات الضغط في أمريكا. ففي انكلترا مثلا، فان كثيرا من مشروعات القوانين الحكومية تعرض على جماعات الضغط التي تعنيها هذه القوانين، لإبداء الرأي فيها قبل عرضها على البرلمان، وكذلك الأمر بالنسبة إلى فرنسا. وحتى في الدول النامية مثل الجزائر التي انتهجت هذا الأسلوب، وذلك بأخذ رأى قطاع معين في مشروع قانون يخصه قبل أن تعرضه الحكومة على البرلمان.

ثانيا جماعات الضغط والأحزاب السياسية والعلاقة بينهما

إن الأحزاب السياسية وجماعات الضغط تمثلان تنظيمات بشرية تعمل كل منهما على تحقيق أهداف معينة، فالأحزاب السياسية تهدف إلى الوصول إلى السلطة أو الاشتراك فيها عن طريق الانتخاب، وجماعات الضغط تعمل على تحقيق مصالح خاصة عن طريق التأثير على الموظفين الرسميين.. فالقاسم المشترك بين التنظيمين هو أنهما يعتبران قوة خفية تؤثر على النظام السياسي وتحركه إلى جانب الحكام الظاهرين.

وعليه. فإن العلاقة بين الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة لها أهمية كبرى، نظرا لما تقوم به كل منهما لمحاولة التأثير على القرارات التي تتخذها الحكومة، والتحكم في سلوك أعضائها. وعليه نتناول في هذا المحور جماعات الضغط والأحزاب السياسية. والعلاقة بينهما

- جماعة الضغط والأحزاب السياسية

عرفنا فيما تقدم أن الجماعة الضاغطة تضم مجموعة من الناس يتحدون في عدة صفات تجمعهم مصلحة معينة، يظهرون في تنظيم غير سياسي ، ولكنهم يسعون إلى

تحقيق هدفهم سواء كان سياسيا، أو اقتصاديا، أو اجتماعيا، وذلك بالتأثير على السلطات العامة في الدولة، بوسائل مختلفة مشروعة وقد تكون غير مشروعة في بعض الأحيان.

ولما كانت الأحزاب السياسية هي الأخرى تنظيم سياسي يعمل في التأثير على القرارات التي تصدرها السلطات العامة. وتعمل كذلك على الوصول إلى السلطة، والبقاء ،أو المشاركة فيها. فانه يطرح التساؤل الآتي: هل توجد علاقة بين الحزب السياسي والكتلة الضاغطة ؟

وللإجابة عن هذا التساؤل فإنه بدراسة نشاط هذه الجماعات في بعض الديمقراطيات الغربية، يتبين إن هناك تقارب بينهما، يؤثر كل منها ويتأثر بالآخر، كما هو الحال في بريطانيا ، حيث نجد المشرع الانكليزي لم يتجاهل هذه العلاقة القائمة بين الجماعات الضاغطة، والأحزاب السياسية حيث قام بإصدار قانون 1913. سمح فيه للنقابات بإنشاء صندوق سياسي بالإضافة إلى صندوقها المالي العام، و ذلك للإنفاق على النشاط السياسي. ونجد حزب العمال البريطاني . يتكون من اتحاد العمال البريطاني، واتحاد العمال التجار، وبعض النقابات. فهذه الجماعات أعضاء تابعة لحزب العمال الذي يهيمن على كافة هذه الاتحادات فيؤثر فيها،و يتأثر بها، فمثلا نجد اتحادات التجار البريطانية تزوده بما يزيد عن 90 % من أعضائه وقد مثلوا 112 عضوا من أصل 287 من المرشحين الذين فاز بهم الحزب في انتخابات 1970.(17)

أما في فرنسا على الرغم من إعلان اتحاد العام للعمال سنة 1906 استقلاله التام في مواجهة الأحزاب، فقد عمل الحزب الشيوعي الفرنسي على استمالته حتى أصبح ملحقا به. (18)

وفي الانتخابات الرئاسية في فرنسا عام 1974 لوحظ أن النقابيين من القوى العاملة F0 صوتوا ا لصالح المرشح الاشتراكي – فرانسوا ميتران – بنسبة 4.52 بينما صوت 48 % لصالح مرشح اليمين والوسط ، - جيسكار ديستان.

أما في الجزائر فنجد انه في الانتخابات الرئاسية التي جرت في السنوات الأخيرة في عهد التعددية ، نجد المنظمات الجماهيرية ومنظمات المجتمع المدني والاتحاد العام للعمال الجزائريين يصوتون لصالح مرشح حزب جبهة التحرير الوطني - رئاسيات 1999 وما بعدها.

ورغم هذه العلاقة القائمة بين الكتل الضاغطة والأحزاب السياسية فانه توجد فوارق بينهما.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية، نجد اللوبي اليهودي، له دور هام في توجيه والتأثير على الرئيس الأمريكي بعد انتخابه، إذ يقوم بنشاط كبير يجعل من القرار الأمريكي دائما في صالح إسرائيل، لاسيما إذا تعلق الأمر بالقضية الفلسطينية أو أمن إسرائيل. (19)

كما قد تلتقي الجماعات الضاغطة بالأحزاب السياسية في الأنظمة ذات الحكم المطلق كما كان عليه الحال في الحزب النازي في ألمانيا في عهد هتلر، وعموما في الأنظمة السياسية ذات النظام الحزبي (الحزب الواحد).

- العلاقة بين جماعة الضغط والأحزاب السياسية

وعلى الرغم من أن العلاقة القائمة بين التنظيمين والتقائهما في نقاط معينة فانه توجد نقاط اختلاف بينهما من ناحية الهدف والوسيلة وأسلوب العمل والإدارة نوضحها في الآتي:

أولا : من حيث الهدف

فالجماعات الضاغطة تتميز عن الأحزاب السياسية ، بكونها لا تملك الرغبة في الاستيلاء على السلطة أو المشاركة، وإنما تهدف إلى تحقيق مصالح مادية أو معنوية، التي تعني الأفراد الذين ينتمون إليها، ولا تشارك في الانتخابات بتقديم مترشحين عنها، وإنما تعمل على تأييد البعض منهم. عكس أهداف الأحزاب السياسية، التي ترمي إلى الاستحواذ على السلطة، أو المشاركة فيها عن طريق الانتخابات ولا تسعى إلى تحقيق أهداف اجتماعية أو اقتصادية.(20)

ثانيا: من حيث الوسيلة

تستعمل الجماعات الضاغطة كل الوسائل المشروعة، وغير المشروعة، سرا وعلانية للدفاع عن مصالحها وتحقيق أهدافها،هذه الوسائل تختلف باختلاف الهدف والظروف الموضوعية الراهنة. كما أشرنا سابقا. فقد تلجأ إلى الرشوة، والتجسس، للحصول على معطيات معينة أو تستعمل أسلوب الترغيب والترهيب. لأن الغاية عندها تبرر الوسيلة.

بينما الأحزاب السياسية، فإنها من حيث الظاهر تستعمل الوسائل المشروعة لتحقيق أهدافها لان الوصول إلى السلطة يجب أن يكون بطريقة مشروعة وديمقراطية، وهي الانتخابات. إذا ثبت أن الحزب قد قام بأعمال مخالفة للقانون ووصل إلى السلطة، فان ذلك يعود عليه بعواقب وخيمة قد تؤدي إلى زواله.(21)

ثالثا: من حيث طريقة العمل

إن أسلوب عمل الكتل الضاغطة، هو أسلوب وقائي، أي أنها تهتم بأعمال السلطة العامة، فيما يتعلق بالتشريع قبل وأثناء مناقشته، وتعمل على تكييفه حسب ما تقتضيه مصلحة الجماعة وليس الصالح العام، وتضغط على السلطة بمختلف الوسائل. كما فعل اتحاد المحامين الجزائريين حاليا (2011) مع الحكومة حول إصدار قانون جديد، يتضمن تنظيم مهنة المحاماة.أو ما قامت به بعض منظمات المجتمع المدني في الجنوب الجزائري حول استخراج الغاز الصخري.

في حين نجد الأحزاب في الغالب تقوم بدور علاجي، أي الاهتمام بما هو قائم وتم عمله. كما تتميز كذلك الجماعات الضاغطة بقلة مواردها المادية، ومحدوديتها، إذا

ما قورنت بإمكانيات الأحزاب السياسية. وإن كانت هذه المسألة الأخيرة تعتبر نسبية.

رابعا: من حيث الإدارة والتسيير

إن الجماعات الضاغطة لا تقوم على أساس ديمقراطي، حيث يسيطر قائد الجماعة أحيانا على أعمالها وقراراتها، وهي ليست مسؤولة أمام الجماهير،عكس الأحزاب السياسية التي تتسم بالطابع الديمقراطي (في أغلب الأحيان) في اتخاذ القرار. وتتحمل مسؤوليتها أمام جمهور الناخبين حول الوفاء بوعودها، وتنفيذ البرامج التي عرضتها في الحملة الانتخابية.

- ديمقراطية جماعة الضغط

وعلى الرغم من الدور الذي تلعبه الجماعات الضاغطة في السياسة العامة في الدولة. لاسيما ما تعلق بالتشريع والدفاع عن مصالحها المادية والمعنوية بكافة الوسائل، فان الفقه انقسم بشأنها إلى فريقين بين معارض ومؤيد.

أولا المعارضون لجماعات الضغط :

1- يرى أنصار هذا الاتجاه بأن الجماعات الضاغطة تؤدي إلى تقسيم الشعب إلى طبقات وفئات متنازعة المصالح، مما يضعف الوحدة الوطنية، كما أنها لا تمثل جميع فئات الشعب. وهي تؤثر على أعضاء السلطة التشريعية وتشل تفكيرهم، مما يجعل جهودهم مركزة على تحقيق مصلحة الجماعة ألضاغطة وليس المصلحة العامة.(22)

2- كما أنه لا يمكن ممارسة الرقابة على أعمالها، وتحميلها المسؤولية، وتوقيع الجزاء عليها من أي نوع ،حول صدور بعض التشريعات السيئة. وذلك راجع إلى طبيعة تكوينها، وأسلوب عملها السري واستعمالها في بعض الأحيان وسائل غير مشروعة.(23)

3- بالإضافة إلى ذلك فإن جماعات الضغط تؤدي إلى تجاهل المصلحة العامة ن فهي تتنافس من أجل التأثير على رجال الحكم واستمالتهم إليها من أجل تحقيق مصالحها الخاصة، ولذلك فإن مشكلات المجتمع لا تحظى باهتمامها بقدر ما تهتم بحماية مصالحها.

4- تؤدي جماعات الضغط إلى إضعاف الوحدة الوطنية، وتقسم الكل إلى أجزاء متنافسة ولا تمثل جميع فئات المجتمع، فقيام جماعة الضغط لحماية مصلحة معينة يكون على حساب مصلحة فئات أخرى من المجتمع، مثل قيام جماعات المنتجين لا تقابلها جماعة ضغط المستهلكين وكل هذا يؤثر على مبادئ الديمقراطية التي تقوم عليها الحكومة.

5- إن معالجة أمور المجتمع والاهتمام بمصالحه من طرف الحكومة والبرلمان لا يعبر حقيقة عن إرادة الأمة باعتبارهم ممثلين لها وإنما يتأثرون بما تقدمه لهم جماعات الضغط من إغراءات بمختلف الوسائل، ولذلك وصفها رئيس الولايات

المتحدة الأمريكية (هاري ترومان) " بأنها مدمرة للحكومات البرلمانية وتعيق الدولة من إسعاد الجموع ". (24)

ثانيا المؤيدون لجماعات الضغط :

على الرغم من سهام النقد التي وجهت إلى جماعات الضغط إلا أن لها مادحين ومدافعين، لما تتسم به من محاسن وإيجابيات نذكر منها :

1- يرى أنصار هذا الاتجاه : بان الجماعات الضاغطة، لها دور ايجابي في المجتمع، فهي تعتبر خزانات المعلومات يلجأ إليها صانعوا القرارات الحكومية (25). فأعضاء البرلمان محتاجون لهذه المؤسسات لتمدهم بالمعلومات والخدمات الإرشادية ،حتى تبنى عليها التشريعات والقرارات العامة وهي كذلك بمثابة أدوات التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية (26).

2- يعتبر أصحاب هذا الرأي الجماعات الضاغطة بمثابة (برلمان آخر) . يقوم على أساس مهني عكس البرلمان القائم على أساس جغرافي، وهي بذلك تتدارك النقص الذي يعتري بعض الأنظمة الانتخابية التي ينعدم فيها التمثيل المهني، و بذلك فهي مجالس معاونة للسلطتين التشريعية والتنفيذية. (27)

هذه أهم مبررات المعارضين و المؤيدين للجماعات الضاغطة و يبقى ضرورة وجودها من عدمه يخضع لإرادة النظام القائم في الدولة، وأسلوب الحكم بها.

3- جماعات الضغط أداة حفظ التوازن بين السلطة التشريعية والتنفيذية، فإذا كانت السلطة التشريعية (البرلمان) ترغب في تجهيز نفسها بشكل ملائم من خلال الإطلاع التام على كثير من المشاكل الجزئية في المجتمع فإنها تجد نفسها مضطرة إلى أن تتحول مبدئيا إلى السلطة التنفيذية للحصول على المعلومات، مما ينتج عنه عدم التوازن بين البرلمان والسلطة التنفيذية في إطار العمل الدستوري، ولهذا فالتجاء البرلمان إلى جماعات الضغط قد يجنبه هذا الاختلال في التوازن الذي يميل لمصالح السلطة التنفيذية.(28)

4- جماعات الضغط تزود العمل السياسي بروح التعاون والشعور بالمسؤولية (29) لأنه توجد جماعة ضغط لا تعمل على حماية مصالح مهنية أو اقتصادية، وإنما تسعى إلى حماية مراكز ذات طبيعة إنسانية فقط، وهذه الأعمال الإنسانية تمتاز بالهيبة الاجتماعية والتأثير العام والالتزام بفكرة أكثر منها في الأعمال المادية .

5- جماعات الضغط لها من الإمكانيات الفنية ما يؤهلها لممارسة الرقابة على المسؤولين في الحكومة وهو ما يفقده المواطن العادي الذي لا ينتمي إلى تنظيم معين، فهي عنصر السبق والمبادأة السياسية وذلك بالاهتمام بما سيحدث في المستقبل في شتى مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية قبل أن تتحول إلى قوانين وقرارات غير مستوعبة سواء على المستوى الحكومي أو الشعبي.

هذه أهم ما قيل في جماعات الضغط سواء من المادحين أو القادحين ولكن أيا منها

لم يتخذ موقفا صارما فيها سواء بمنعها أو تنظيمها، وذلك لأن الحكام في قرارة أنفسهم يشعرون بضرورة الاستعانة بها في كثير من المسائل الدقيقة التي يمكن أن تغيب عنه وعن معاونيه مما دفع ببعض الأنظمة السياسية إلى إصدار تشريعات تنظيم الجماعات الضاغطة مثل ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية التي أصدرت سنة 1946 قانون تنظيم الضغط ومع ذلك نقول فإن المسألة نسبية تختلف باختلاف الأنظمة وطبيعة العلاقة بين مؤسساتها الرسمية وغير الرسمية.

- وسائل تأثير جماعات الضغط

إن تأثير جماعات الضغط في العمل السياسي سواء على مستوى الحكومة أو البرلمان يرجع إلى عدة عوامل تشكل مصدر قوة جماعات الضغط في أي ظرف كانت وهي:

أولا عدد الأعضاء :

يحتل العنصر البشري في جماعات الضغط أهمية كبرى في عمل جماعة الضغط، فكلما ارتفع عدد أعضائها ازدادت قوتها في التأثير على نجاح أو فشل المترشح (30) الذي يجد نفسه مضطر بأن يأخذ في الحسبان أهمية هذه الجماعة حتى يضمن لنفسه الفوز في الانتخاب، إلى جانب أهمية الكثرة العددية لأعضاء الجماعة فإن نوعية الأعضاء لا تقل أهمية، فالجماعات التي تضم شخصيات قوية لها نفوذ عند رجال السلطة العامة تكون أكثر فعالية من الجماعات كثيرة العدد وتفتقر إلى هذه الشخصيات ومثال ذلك " الجمعية الوطنية لحملة البناءة الصيادين N.R.A National Rifle Association في الولايات المتحدة الأمريكية التي تضم مليون عضو موزعين على اثنى عشرة ألف ناد منتشرة في الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد استطاعت أن توقف قانون الرقابة على السلاح لعدة سنوات لأنها كانت تضم كفاءات تمثل خمسة وثلاثين عضوا من أعضاء الكونغرس الأمريكي.(31)

كما أن نوعية الأعضاء تظهر أهميتها ليس من خلال الانتخابات فقط ولكن من خلال مدى إيمان العضو بهذه الجماعة وبكفاءته التي لها دورا هاما في قدرة الجماعة الضاغطة.

ثانيا المال :

إن طبيعة نشاط الجماعات الضاغطة وسعيها في الدفاع عن مصالحها وتحقيق أهدافها فإنها من سبيل ذلك تحتاج إلى توفير الأموال لتغطية كثير من النفقات سواء ما تعلق بأجور ورواتب الموظفين والجزاء أو ما تنفقه في الدعاية الانتخابية أو حتى ما تدفعه من رشاوى لبعض القائمين على السياسة والمصالح من أجل تحقيق مصالحها ولذلك تجد الجماعة نفسها بحاجة إلى مصادر تمويل كبيرة لمواجهة هذه التكاليف ومن هذا نجد رجال الأعمال لا يترددون في تزويد الجماعات بالأموال اللازمة للقيام بنشاطه يقينا منه أن ما يدفعه اليوم هو بمثابة استثمار فالدولار سيعود عليه بألف دولار

مستقبلا ن وقد وصف Jesse Unrah جاس أونرا ذلك بقوله : " المال هو حليب الأم بالنسبة للسياسة " ." Money is the mother's milk of politics " . (32)

ثالثا التنظيم :

إذا كان التنظيم يمثل الشكل الذي تفرغ فيه الجهود الجماعية لتحقيق غرض محدد (33) فإن أهميته بالنسبة لجماعات الضغط تبرز من خلال تنوع وظائفها وعدد موظفيها وضخامة ميزانيتها وإنشاء مكاتبها، فقوة الجماعة تزداد باضطراد مع دقة تنظيمها القادر على ربط كافة جوانبها وبالتالي إيجاد نوع من التنسيق المتبادل بينهما.

ويربط بعض الفقهاء دقة تنظيم الجماعة بالقدرة على المحافظة على مسيرتها وبالتالي فإن قوتها وتأثيرها تبقى وتزداد بقدر ما تبقى عليه أعمال هذه الجماعة من السرية والكتمان، ولذلك فإن العمل العلني يمكن أن يكون له رد فعل سلبي في أوساط القائمين على السلطة أو في أوساط الجماهير، وعليه فإن كثيرا من رجال الأعمال في الغرب يبتعدون عما يسمى بالسياسيات المنظورة ويفضلون العمل في الكواليس ويوجهون السياسة حسب ما تقتضيه المصلحة. (34)

رابعا موقف الرأي العام :

إن جماعة الضغط تجد قوتها وضعفها من خلال ما يقدمه لها الرأي العام من رضاء أو تذمر، فرضاه يكسبها حيوية وانتشارا وتدعيما، أما السخط فيكسبها ضعفا وتدميرا، فلا تستطيع أن تكمل مسيرتها ويكون مآلها الفشل، وكذلك فإن ما يشاع عنها بين أوساط الجماهير له أهمية بالغة من الناحية المعنوية من حيث استقواء أو ضعف الجماعة. (35)

الخاتمـــة

هذه بعض من الجوانب العامة المتصلة بالعمليات السياسية التي تقوم بها الجماعة الضاغطة بشكل عام، وهي بذلك تحدد لنا كيفية بدء الضغط والبحث عن الجهة المراد الاعتماد عليها و اختيار الوسيلة الملائمة للجهة محل الضغط وهذه الملاءمة تأخذ في الاعتبار، والقوة التي معناها مدى توافر العناصر اللازمة لعملية الضغط ، من خبرة ومال وتنظيم كاف للتنسيق بين مختلف هذه العناصر لأن عدم وضع ذلك في الحسبان يؤدي إلى الفشل الأكيد.(36)

وما يلاحظ في الأنظمة السياسية العربية، أن جماعة الضغط لا يكاد يذكر لها تأثير. فدورها يختلف عن جماعات الضغط في الديمقراطيات الغربية ،فهو ينحصر في التنافس حول الولاء للسلطة الحاكمة، والتموقع إلى جانبها أكثر من العمل على التأثير على قرارات الحكومة أو عمل البرلمان.

الهوامش

1- أنور أحمد ارسلان – النظم السياسية،دار الفكر العربي القاهرة 1980 ص 217.
2- نعمان أحمد الخطيب- المرجع السابق ص 123 وما بعدها.
3- ثروت بدوي – النظم السياسية – دار النهضة العربية 1975.القاهرة – ص 8.
4- ادمون رباط – الوسيط في القانون الدستوري دار النهضة القاهرة.1980- ص 742.
وكذلك د. إبراهيم درويش – علم السياسة المرجع السابق ص 397
5- براهيم درويش – المرجع الساق ص 389. و كذلك كلينتون روسيتر – المرجع السابق 23.
6- عاصم احمد عجيلة، و محمد رفعت عبد الوهاب. النظم السياسية دار النهضة العربية ط 5 القاهرة 1992 . ص 79.
7- نعمان أحمد الخطيب – نفس المرجع – ص 154
8- ادمون رباط المرجع السابق ص 751. و كذلك Antony Downs. Economic Theory of Democracy op. cit p 225.
9- نعمان أحمد الخطيب – نفس المرجع ص 157.
10- ادمون رباط مرجع سابق ص 750.
11- حسن إسماعيل المرجع السابق ص. 61
12- حسن سيد إسماعيل. النظام السياسي للولايات .م.أ و انجلترا دار النهضة العربية ط2 القاهرة 1977 ص 58.
13- الشافعي أبو راس المرجع السابق ص 8. و كذلك دكتور بطرس غالي. و محمود خيري عيسى – المدخل في علم السياسة 1974 ص .635
14- نعمان أحمد الخطيب المرجع السابق ص 128.
15- نعمان أحمد الخطيب المرجع السابق ص 128.
16- توجد تقسيمات كثيرة ومتنوعة لجماعات الضغط منها على سبيل المثال:
جماعات الضغط السياسية.
جماعات الضغط شبه السياسية.
جماعات الضغط الإنسانية.
جماعات الضغط ذات المبادئ و البرامج.
جماعات الضغط ذات المصلحة الخاصة.
جماعات منظمة و جماعات غير منظمة.
للتفصيل أكثر أنظر في الهامش. إبراهيم درويش المرجع السابق ص .399
17- نعمان أحمد الخطيب . نفس المرجع ص 131. الهامش.
18- Maurice Duverger. Les partis politiques ouv. cit p . 132.
19- سعيد بوشعير. القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة ج 1 النظرية العامة للدولة وطرق ممارسة السلطة. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر 1989 ص 294.
20- زمري الشاعر – الايديولوجيات – المرجع السابق ص/ 112.

21- هنري مخائيل . المرجع السابق ص 4.
22- رمزي الشاعر المرجع السابق ص 112.
23- رمزي الشاعر .نفس المرجع ص 113.
24- هنري ميخائيل المبحث السابق ص 134.
25- Lester W. Milbrath, The Washington Lobbyists .Chicago: Rand McNally, 1963.
26- نعمان أحمد الخطيب نفس المرجع، ص 138.
27- رمزي الشاعر نفس المرجع - الايديولوجيا ، ص 113.
28- نعمان أحمد الخطيب مرجع سابق، ص 140.
29- Gocuel .F et Grosser , La politique en France ouv.cit p 131.
30- يقدر عدد المنخرطين في نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين بثلاثة ملايين وزيادة، وتظهر قوتها وتأثيرها خاصة في الانتخابات الرئاسية وهي عادة ما تدعم الرئيس الموجود في السلطة لقبول عهدة جديدة.
31- نعمان الخطيب المرجع السابق ص 160.
32-Leon .p. Baradat . op.cit, p 141.
33- سليمان الطماوي المرجع السابق ص 38.
34- ادمون رباط مرجع سابق ص 746.
35- ادمون رباط نفس المرجع ص 747.
36- نعمان أحمد الخطيب مرجع سابق ص 163.